



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

تصريحات نارية

تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة وضع السلطة الفلسطينية في مأزق سياسي حاد، على اعتبار أنها حكومة تعلن صراحة نيتها ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة والأغوار الفلسطينية، الأمر الذي حمل السيد أبو مازن لإطلاق التصريحات النارية ليلة أمس الأول والتي أعلن فيها أن القيادة الفلسطينية أصبحت في حل من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية وذلك خلال اجتماع عقد برام الله، واعتبر في تصريحاته أن قيام "إسرائيل" بتنفيذ خطة الضم بمثابة إلغاء لاتفاقية أوسلو.

والسؤال المطروح وبقوة هل يمكن تنفيذ تلك التصريحات بشكل عملي على أرض الواقع أم أنها ستلحق بغيرها من التصريحات النارية السابقة التي ذهبت أدراج الرياح ولم يعد لها أي أثر على الواقع السياسي.

والحقيقة إنني أذهب لاعتبار تلك التصريحات بمثابة موجة عابرة من الثورة الكلامية التي لا يمكن لها أن ترى النور أو تشق طريقها للتنفيذ وذلك عملاً بمفهوم الاستقراء التاريخي لتصريحات قيادات السلطة التي لطالما هدت بالغاء اتفاقية أوسلو دون أن تفعل على أرض الواقع شيء.

ومن جانب آخر كيف للسلطة التي ترزح تحت الاحتلال أن تلغي الاتفاقية التي بموجبها تم انشاءها أي السلطة، وكيف لها أن تناكف "إسرائيل" ولو اعلامياً أو كلامياً في حين أنهما أي الطرفان "السلطة وإسرائيل" يعملان ليل نهار من أجل إطالة بقائهما ويساعد كلا منهما الآخر، وليس أدل على ذلك من القرص الأخير الذي قدمته حكومة الاحتلال للسلطة بقيمة قالوا أنها قاربت "800" مليون شيكل وذلك لمساعدة السلطة على البقاء والاستمرار بالعمل في إطار مفاهيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة وحماية الاحتلال ومصالحه وجنوده ومستوطنيه وخاصة المتواجدين منهم على أرض الضفة في سلسلة المستوطنات الصهيونية الممتدة على أرضنا المباركة.

تحالف مقيت

وعلى صعيد المستجدات السياسية لدى الاحتلال فإن الحكومة الصهيونية الجديدة التي تم تشكيلها مؤخراً في تحالف مقيت بين "نتنياهو وغانتس" هي بمثابة حكومة منطوية تسعى لتقويض الأحلام الفلسطينية عبر خطة الضم وافشال حل الدولتين تماماً.

وفي هذا الوقت الحرج من الناحية السياسية ومع استطاعة العدو تشكيل حكومته المذكورة في حين أننا ما زلنا مشتتين ومتفرقين وغير قادرين على إنهاء الانقسام ولو بشكل جزئي، فإن الاحتلال سيتغول علينا أكثر وسيستمر في مصادرة أرضنا وتهويدها وتزوير التاريخ وطمس الحقائق الدالة على حقنا المقدس في فلسطين التاريخية، غير أنه لن يفلح في ذلك ولن يستطيع كي وعي شعبنا وأحرار العالم لهذا كله من المفترض أن نضع خلافاتنا السياسية والحزبية جانباً ونبدأ فوراً بالعمل نحو لمّ الشمل الفلسطيني وانتهاء الانقسام لحماية مصالحنا الوطنية والاستراتيجية وفي مقدمتها القدس واللاجئين وتحرير الأسرى وتقرير المصير.

ثقافة زائلة

ومع اشتداد أزمات الاحتلال السياسية وخلافاتهم الداخلية تطل علينا -للأسف الشديد- جوقة من المطبعين تدعو للتعايش مع الاحتلال واعتباره مكون طبيعى من المكونات الدولية والسياسية والبشرية في المنطقة عبر استخدام الدراما وتطوير الفن الهابط للتسويق للتطبيع مع الاحتلال على كل الأصعدة سواء الفنية أو الرياضية وغير ذلك من أوجه التطبيع المختلفة والتي ترفضها الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم.

إن التطبيع مع الاحتلال هو ليس أكثر من ثقافة زائلة لن تطول ولن يكتب لها النجاح طالما أن قطاعات كبيرة من شعبنا وأمتنا العربية والإسلامية يرفضونها ويتمسكون بحقنا الأصيل في القدس والأقصى وفلسطين، متمسكون بحقنا في فلسطيني التاريخية والمطبعين وثقافة التطبيع إلى زوال.

نواب غزة يلتقون رئيس بلدية النصيرات



من ناحيته أشاد النائب نصار، بجهود بلدية النصيرات ودورها في خدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم بكل السبل والإمكانات المتاحة رغم الحصار الذي يتعرض له قطاع غزة منذ سنوات طويلة. أما رئيس البلدية فقد شدد على أن بلديته تسعى بكل قوة من أجل تقديم الخدمة للمواطنين في النصيرات وتذليل المعوقات التي تعترض مصالح المواطنين وحل المشكلات التي يعانون منها، منوهاً إلى أن البلدية تعاني من قلة الإمكانيات المادية والإمدادات اللوجستية اللازمة لتجويد الخدمة المقدمة للمواطنين.

التقى نواب كتلة التغيير والإصلاح عن محافظة غزة مع رئيس بلدية النصيرات المكلف موسى جبر، وذلك للاطلاع على مجريات عمل البلدية ومناقشة بعض القضايا المهمة التي تستحوذ على اهتمام المواطنين في نفوذ بلدية النصيرات، وكان في استقباله النائب محمد فرج الغول والنائب جمال نصار. بدوره أشار النائب الغول، إلى أن اللقاء ناقش بعض المشكلات والمعوقات التي تواجه المواطنين، مؤكداً وقوف المجلس التشريعي ولجانته ونوابه بجانب البلديات وغيرها من المؤسسات المهمة التي تسعى من أجل تحقيق مصالح المواطنين وتقديم الخدمة لهم.

نواب التشريعي يؤدون واجب العزاء لعائلة القيادي الكردي



وجل أن يتغمده بواسع رحمته، وكان لفيف من عائلة الفقيد والعديد من وجهاء المحافظة الوسطى وأقطاب العمل الخيري بقطاع غزة في استقبال وفد النواب في بيت العزاء. وتولى الكردي رئاسة بلدية دير البلح عقب فوز حركة "حماس" بالانتخابات المحلية عام 2006، ثم تولى منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الفلسطينية العاشرة التي ترأسها إسماعيل هنية، كما أنه كان يشغل منصب رئيس اللجنة العليا لجرى مسيرة العودة وكسر الحصار. وولد الراحل الكردي في مخيم دير البلح وسط قطاع غزة عام 1949، أي بعد عام من هجرة عائلته من قريتهم بالقرب من عسقلان بعد نكبة 1948، وهو متزوج ولديه 11 ابناً وابنة.

أدى وفد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني تقدمه النائب محمود الزهار، وضم كلاً من النواب: صلاح البردويل، أحمد أبو حلبية، يوسف الشرافي، سالم سلامة، ومحمد فرج الغول، وواجب العزاء لعائلة الكردي بوفادة فقيدهم عضو المكتب السياسي في حركة "حماس" أحمد الكردي الذي وافته المنية مؤخراً عن عمر يناهز "71" عاماً إثر إصابته بجلطة دماغية حادة وبعد مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات على صعيد العمل الخيري والإنساني والسياسي.

ونعى نواب المجلس التشريعي القيادي الكردي، مشيداً بدوره في العمل الخيري والإنساني وفي خدمة وطنه وشعبه على مدار أكثر من "40" عاماً، سائلين المولى عز



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

التشريعي يعقد جلسة بالذكرى 72 للنكبة ويندد بتجاوز الاحتلال للقوانين الدولية



التفاصيل << 06-05-04

"البرلمان" ترصد أهم
المواقف البرلمانية
الدولية تجاه القضية
الفلسطينية

07

د. بحر: يرحب بقرار البرلمان الإيراني إنشاء سفارة افتراضية بالقدس

الرئيس الأمريكي ترامب بضم المدينة المقدسة لكيان الاحتلال. يذكر أن مجلس الشورى الإيراني صادق ومن دون معارضة على مشروع "مواجهة الإجراءات العدائية للكيان الصهيوني ضد السلام والأمن"، ليتحول إلى قانون نافذ في البلاد. وتنص المادة الثانية في المشروع على تشكيل "سفارة أو قنصلية افتراضية للجمهورية الإسلامية الإيرانية" في فلسطين، ملزماً وزارة الخارجية الإيرانية بالقيام بالتحضيرات اللازمة لذلك.



رحب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنباء بقرار مجلس الشورى الإيراني بشأن المصادقة على قرار إنشاء سفارة افتراضية للجمهورية الإيرانية في القدس عاصمة دولة فلسطين. وشدد بحر في تصريح مقتضب صدر عنه مؤخراً على أهمية القرار الذي يؤكد على أحقية الفلسطينيين بأرضهم، وأن القدس عاصمة أبدية لها. ودعا برلمانات الدول العربية والإسلامية والأجنبية لاتخاذ قرارات مشابهة لقرار مجلس الشورى الإيراني، وذلك تطبيقاً لقواعد القانون الدولي وتحديداً لقرارات

تهنئة بالعيد

يتقدم د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنباء والنواب كافة بأحر التهاني والتبريكات من الأمة العربية والإسلامية عامة وشعبنا الفلسطيني خاصة بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد

كتابنا ونتمنى

أعاده الله علينا وقد تحررت أرضنا ومقدساتنا



التشريعي تشيد بموقف الأحزاب الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي بخصوص جريمة الضم

النائب عبد الرحمن زيدان
يحذر سلطة رام الله من
استغلال الطوارئ لتهديد
السلم الأهلي

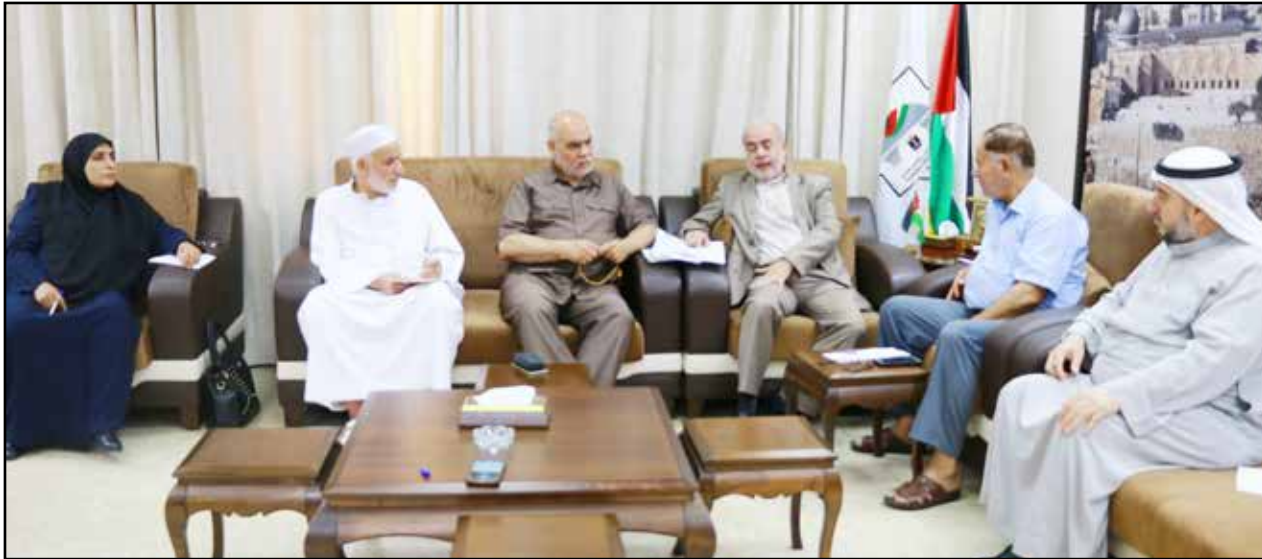
03

غارسيا بيريه" عبرت عن قلقها إزاء ولادة الحكومة الصهيونية الجديدة، معبرة عن خشيتها من تحول تصريحات الحكومة الجديدة لأفعال بخصوص ضم أراضي فلسطينية للكيان. في حين قالت نائبة رئيسة المجموعة "كاتي بييري": "إن المجموعة تعارض بشكل تام منظور حكومة الاحتلال لضم أراضي فلسطينية وإنها في حال حدوثها فإنها تشكل مخالفة وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي".

العالم للتوحد في وجه الغطرسة الإسرائيلية بحق القانون والسلام الدوليين والحقوق الفلسطينية. وأضافت رئاسة التشريعي إن تحذير المجموعة من الحكومة الصهيونية الجديدة التي تتخذ من جريمة ضم الأراضي الفلسطينية هدفاً رئيسياً لها، تحذير في محله، داعية لمحاسبة الاحتلال على جرائمه. وكانت رئيسة مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البرلمان الأوروبي "إراتكس

أشادت برئاسة المجلس التشريعي بموقف مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البرلمان الأوروبي، والتي أكدت رفضها لقرار ضم الأراضي الفلسطينية من قبل الكيان الإسرائيلي على اعتباره مخالفة لقواعد القانون الدولي. وقالت رئاسة التشريعي في تصريح صحفي: "إن الموقف البرلماني الأوروبي بعدم قانونية ضم الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطينية يأتي منسجماً مع القانون الدولي". وطالبت كافة البرلمانات والبرلمانيين في

اللجنة الاقتصادية تبحث مع المالية جهودها لمواجهة جائحة كورونا



النائب عاطف عدوان، وكلا من النواب: يوسف

الشرافي، سالم سلامة، يونس الأسطل، يحيى

يشار إلى أنه حضر الاجتماع إلى جانب رئيس العبادسة، وجميلة الشنطي.

في ظل المرحلة الحالية الحرجة. الشرائب نحو "20" سلعة أساسية، وتعمل مع وزارة الاقتصاد الوطني والتجار وكل الجهات ذات العلاقة على تقوية الاقتصاد الفلسطيني خاصة اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي اجتماعاً مع وزارة المالية، لبحث العديد من الملفات خاصة في ظل جائحة كورونا، وجهود الوزارة في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني. وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عدوان في تصريح صحفي خاص "للبرلمان" إن اللجنة ناقشت مع وزارة المالية ممثلة بوكيلها المساعد عوني الباشا، انعكاسات جائحة كورونا على الإيرادات الحكومية، وعلاقات الوزارة بغيرها من الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية.

وأضاف عدوان أن اللجنة بحثت مع الوكيل جهود وزارته بالتعاون مع الوزارات المختصة الأخرى في توفير السلع الأساسية للمجتمع خاصة في ظل الحديث عن إمكانية تناقص عدد من السلع مستقبلاً بسبب استمرار تداعيات جائحة كورونا، والحصار المفروض على قطاع غزة. وأوضح أنه جرى بحث جهود الوزارة في توفير مقومات الدعم للموظفين رغم تراجع الإيرادات، لافتاً إلى أن المالية في إطار جهودها الحالية أزالته الضرائب عن عدد من السلع، فيما خفضت

النائب أبو شمالة يؤكد

تمسك شعبنا بحق تقرير المصير



قال النائب عن حركة فتح ماجد أبو شمالة: "إن الشعب الفلسطيني ما زال متمسكاً بحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني رغم أنف الاحتلال".

وأضاف النائب أبو شمالة في تصريح صحفي صدره عنه مؤخراً رغم اختلال موازين القوى في العالم وميل الكفة لصالح الاحتلال وحالة التردّي التي تمر بها القضية الفلسطينية وانحسار الدعم العالمي بسبب إدارة سلطة رام الله السيئة للقضية إلا أن الشعب الفلسطيني حي وسيبقى متمسكاً بإقامة الدولة والقدس العاصمة وحق العودة.

وأكد على أن ما يمر به شعبنا هي كبوة سينهض منها بزوال مسبباتها، وعلى رأسها إيجاد قيادة بديلة لقيادة السلطة الحالية تناسب طموحات شعبنا وأماله وقدرته على التضحية والعباءة.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يحيي ذكرى النكبة وهو يحمل في نفسه مرارة العديد من النكبات والخيبات التي لا تقل إيلا ما عن نكبة التهجير واحتلال أرضه، وعلى رأس هذه النكبات هو استمرار الانقسام الفلسطيني والعجز أو عدم الرغبة في إنهائه.

وشدد أبو شمالة على ضرورة الاجتهاد في التفكير لماذا الشعب الفلسطيني صاحب أطول احتلال ما زال مستمر، وأين ذهبت إنجازات الشعب التي دفع ثمنها بالدم والعرق ولماذا تراجعت القضية الفلسطينية؟!.

النائب البرغوثي:

الاحتلال لن يرتدع إلا بتصعيد المقاومة



وأشار إلى أنه يجري اتصالات واسعة مع حركات وقوى التضامن والأحزاب والبرلمانيين في العالم للبدء بإجراءات فورية لمواجهة التآكل الإسرائيلي ولفرض العقوبات عليه.

وشدد النائب البرغوثي على أن كل إجراءات الاحتلال لن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني، بل ستؤدي إلى تصعيد مقاومته بكل الأشكال، ولن يرتدع الاحتلال إلا بمواجهته.

قال النائب مصطفى البرغوثي إن جيش الاحتلال الإسرائيلي يستبجح المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ويصعد من جرائمه مستغلاً انشغال العالم بجائحة "كورونا"، والصمت الدولي المريب على جرائمه، مضيفاً أن الاحتلال لن يرتدع إلا بتصعيد كل أشكال المقاومة.

ووصف البرغوثي في تصريح صحفي، اقتحامات جيش الاحتلال لبلدة يعبد، ومخيم الفوار، وإطلاقه الرصاص الحي على المواطنين والأطفال العزل في المخيم، مما أدى لاستشهاد الطفل زيد قيسية، بالإضافة إلى القرار الجائر بمصادرة أجزاء من الحرم الإبراهيمي، بالجرائم الرامية إلى تهديد الأجواء للبدء بتطبيق "صفقة القرن" وضم معظم أراضي الضفة الغربية.

ودعا للإسراع في إنهاء الانقسام وتوحيد الجميع حول استراتيجية كفاحية لمواجهة الاحتلال ونظام التمييز العنصري الإسرائيلي، داعياً للتوجه لكل دول العالم وبرلماناته وحركاته السياسية للبدء بحملة شاملة لفرض العقوبات على "إسرائيل" وعلى نظام الأبرتهيد الذي تقوم بتكريسه.

النائب شهاب يستنكر إغلاق البنوك لحسابات الأسرى



التي تكشف عن الإرهاب وإجرام الاحتلال الإسرائيلي بحق الحركة الأسيرة. ودعا الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والدولية والأممية التي تعنى بقضية الأسرى، ببذل كل الجهود من أجل دعم حقوق شعبنا في مواجهة الاحتلال، ورفض وإدانة كل الإجراءات التعسفية بحق الأسرى وحقوقهم.

وتعسفي واستجابة لإملاءات الاحتلال ويعد جريمة ومخالفة صارخة للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية". وطالب السلطة الفلسطينية بمرام الله بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لنصرة قضية الأسرى وإيقاف هذه الجريمة الإسرائيلية، داعياً الشعب الفلسطيني بكافة فصائله بالتصدي لمثل هذه القرارات العنصرية

استنكر النائب في المجلس التشريعي محمد شهاب إغلاق البنوك لعدد من حسابات الأسرى، مؤكداً على أن هذه الجريمة تأتي ضمن الحرب العنصرية التي يشنها الاحتلال على الأسرى الفلسطينيين الذين يعدون رموزاً للنضال الفلسطيني.

وقال شهاب في تصريح صحفي: "إن إغلاق حسابات الأسرى أمر غير قانوني



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

كورونا والعيد.. دعوة للوحدة والتكافل الاجتماعي

ابتداءً، نتقدم من شعبنا الفلسطيني الصابر المرابط في القدس وقطاع غزة والضفة الغربية وأراضي الـ 48 وفي المنافي وديار اللجوء والشتات، بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة قرب حلول عيد الفطر المبارك، سائلين المولى عز وجل أن يعيده على شعبنا وقصبتنا العام القادم بالخير واليمن والبركات، وقد زال الحصار الغاشم عن أهلنا الصامدين في القطاع، وتحتررت أرضنا ومقدساتنا من نير الاحتلال الغاشم.

نعيش هذه الأيام أجواء عيد الفطر المبارك في ظلال شهر رمضان الكريم الذي غمرنا بنفحاته الإيمانية وفيوضاته الربانية، ومنحنا السمو الإيماني على كل مظاهر الدنيا الفانية والانفعال بلهوها وزينتها، وشحن هممنا وذواتنا نحو التعلق بالله وطلب العفو والمغفرة والعون والسداد منه سبحانه وتعالى.

لكن هذا العيد المبارك يأتي اليوم في ظل جائحة خطيرة ضربت العالم قاطبة، وزلزلت منظومات صحية راسخة لدول كبرى، ما اضطر الدول والحكومات لفرض إجراءات وقائية للتصدي للوباء، حيث تفاعل شعبنا الفلسطيني مع هذه الإجراءات وصبر عليها، وهو ما أسهم في تطويق الخطر ومنعه في التفشي داخل القطاع بفضل الله، ومن هنا فإنني أشكر الجهات الحكومية في قطاع غزة لقيامها بأجوبها خير قيام في ضبط الأمور ومحاولة تفشي هذا الوباء وأدعو المواطنين الكرام للإلتزام بالضوابط والمحددات والتعليمات الصادرة عن جهات الاختصاص وخاصة أثناء صلاتي الجمعة والعيد.

إن خصوصية المرحلة الراهنة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني في ظل وباء كورونا، ومع حلول عيد الفطر المبارك، تقتضي الوقوف ملياً عند جملة المسؤوليات الوطنية التي تفرض استحقاقات هامة، وخصوصاً على المستوى الاجتماعي في ظل الأحوال المعيشية القاسية التي يعيشها أبناء شعبنا، وخصوصاً في قطاع غزة الذين هدّهم الحصار وأحال حياتهم إلى جحيم. إن أبناء شعبنا أكثر ما يكونون حاجة اليوم إلى تعزيز قيم ومعاني البر والتسامح والتكافل والوحدة والتعاقد في المجتمع، فإذا كان البر والتكافل والوحدة والتسامح في الأيام العادية ضرورة لازمة، فإنه في أيام الأعياد وأوقات الأوبئة والنوازل يصبح أكثر إلزاماً والحاحاً وأشد ضرورة واستحقاقاً.

من هنا، فإن المسؤولية تطال الجميع دون استثناء على المستويين الرسمي والأهلي، كي تتحقق فينا مقاصد الشرع ومراد الدين وننسجم مع ما تمليه واجباتنا الوطنية في هذه الأوقات العصيبة التي يحاول فيها أعداؤنا قهر إرادتنا الوطنية وزرع بذور اليأس والإحباط في نفوس أبناء شعبنا.

لذا، فإن يوم العيد في ظل كورونا ينبغي أن يكون يوماً من أيام الله العظيمة، ويوماً من أيام فلسطين المشهودة، بأن يكون يوم الأطفال الذي يفيض عليهم بالفرح والمرح، ويوم الفقراء الذي يلقاهم باليسر والسعة، ويوم أهالي الشهداء والجرحى والمكولمين الذين يتم التواصل معهم والتخفيف من مصابهم، ويوم الأرحام التي يجمعها على البر والتواصل، ويوم المسلمين الذين يجمعهم على التسامح والإخاء والمحبة والوحدة، ويوم النفوس الكريمة التي تتناسى أضعافها وأحقادها، فتجتمع بعد افتراق، وتتصافى بعد كدر، وتتسامح بعد شحناء، ما يبعث على تجديد الروابط الاجتماعية على أقوى ما تكون من الحب والوفاء والإخاء.

إن من حق أبناء شعبنا الفلسطيني أن يعيشوا أجواء الفرح والتهاني في العيد، وفي مقدمتهم إخواننا الفقراء والضعفاء والمحتاجين الذين يجب ألا يغيبوا عن أذهاننا وكفالتنا في العيد وفي مرحلة ما بعد العيد، فالمجتمع الحقيقي هو الذي تسمو فيه مبادئ التكافل والتعاون والتراحم، ويشعر فيه المسلم بالأم ومعاملة أخيه المسلم، ويعمد إلى إزالتها أو التخفيف منها بكل ما يستطيع على أقل تقدير، بما يجعل أيامنا كلها أيام عيد مكللة بالإيمان واليقين وأخلاق التسامح والصفاء والوحدة والتكافل الاجتماعي والسعي على مصالح الفقراء والمحتاجين.

وختاماً.. فإن شعبنا الفلسطيني الذي هدّاه الحصار وحاصرته المعاناة والأزمات، لأجدر بأن يكون في مقدمة الشعوب التي تركز المعاني الجليلة التي يشيعها العيد، وأن يجعل تحقيق وحدته الوطنية وتسامحه وتكافله الاجتماعي على رأس أولوياته الوطنية في ظل جائحة كورونا، فنحن قادرون بإذن الله على قلب الألم إلى أمل، وتغيير الحزن إلى فرح، ومغادرة مشاعر العجز والسلبية إلى حيث المشاعر الإيجابية البناءة التي تسهم في تغيير الحال وإزالة المعاناة وصلاح الوطن والمجتمع، ولن يطول ذلك الوقت الذي تطوى فيه صفحة المعاناة والأحزان إلى الأبد عندما يزول الحصار، وينتصر الحق الفلسطيني على الباطل الصهيوني، وتحرر الأرض والمقدسات، وترتفع رايات الحق على مآذن وقباب القدس والمسجد الأقصى بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

وكل عام وشعبنا المرابط الصامد بألف خير وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال

نائبان يستقبلان وفداً من جمعية الصلاح



من ناحيته قدم عياش، شرحاً وافياً عن طبيعة المشاريع والبرامج التي تنفذها جمعية الصلاح الخيرية عبر فروعها في قطاع غزة، لافتاً إلى أن جمعيتها تقوم حالياً على تنفيذ مشروع إغاثة عاجلة لعدد من الأسر الأشد فقراً في قطاع غزة. وفي نهاية اللقاء تبادل الطرفان العديد من المقترحات وأفكار المشاريع المهمة والتي يمكن تنفيذها بشكل عاجل من أجل خدمة الشرائح المهمشة في المجتمع الغزي، مؤكداً على بذل كل الجهود من أجل خدمة الأسر الفقيرة، ومشدد على ضرورة استمرار التواصل بينهما لخدمة العائلات المستورة.

استقبل النائبان محمد فرج الغول، وجمال نصار، بمكتب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في محافظة غزة وفداً من مجلس إدارة جمعية الصلاح الخيرية تقدمه رئيس مجلس الإدارة جابر عياش، وناقش الطرفان دور الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في خدمة المواطنين والأسر المتعففة. بدورهما أشاد النائبان بجهود جمعية الصلاح وما تقدمه من خدمات إغاثية عاجلة لصالح الأسر الفقيرة والأيتام وذوي الشهداء، مؤكداً على ضرورة تضافر جهود المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية من أجل تقديم أفضل الخدمات للأسر المتعففة.

نائب يحذر سلطة رام الله من استغلال الطوارئ لتهديد السلم الأهلي

على المجتمع الفلسطيني. وشدد على ضرورة رفع الصوت عالياً لمنع تمرير القانون وأجراء حوار مجتمعي عميق حول هذا الموضوع تشارك فيه كل مكونات المجتمع، بما يضمن حماية الأسرة واحترام ثقافة المجتمع وتراثه ومحااربة كل العادات الخاطئة المتوارثة التي تنتهك حقوق أفرادها. وكان رئيس سلطة رام الله محمود عباس صادق على اتفاقية سيداو دون تحفظ على أي من بنودها، الأمر الذي اعتبره مختصون مخالفة للقانون الأساسي وأحكام الشريعة الإسلامية.



حذر النائب عن محافظة طولكرم عبد الرحمن زيدان من استغلال سلطة رام الله لحالة الطوارئ بسبب جائحة كورونا لتمرير ما يسمى بقانون حماية الأسرة الذي وصفه "بالمثير للجدل والمليء بنقاط التفجير الاجتماعي".

ووصف زيدان، في تصريح صحفي القانون بالخطيئة ومحاولة خسيصة تهدد السلم الأهلي لأنه من إفرزات اتفاقية "سيداو"، داعياً حكومة رام الله للتوقف الفوري عن مثل هذه الممارسات، مطالباً المنظمات النسوية بمحااربة محاولات فرض خيارات اجتماعية دخيلة

لجنة التربية تبحث الواقع الصحي مع نقابة الأطباء



خلال جلسة للتشريع



بحر: العودة الفردية والجماعية حق مقدس لا يسقط بالتقادم والقدس عاصمة فلسطين الأبدية



أكد نواب المجلس التشريعي أن النكبة خطيئة كبرى تتحمل بريطانيا المسؤولية التاريخية عنها، منددين بالجرائم التي ارتكبتها الاحتلال خلال العقود السبعة الماضية بحق شعبنا في ظل صمت المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية، جاءت تصريحات النواب خلال جلسة عقدها التشريعي بمقره في مدينة غزة يوم الخميس الماضي بمناسبة الذكرى 72 للنكبة، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:



وسيطرة على الأرض الفلسطينية بقوة السلاح، ونكبة لا زال شعبنا يعاني من آثارها الأليمة حتى يومنا هذا.

تزوير التاريخ

إن "النكبة" التي وصلت ذروتها في "15" من مايو/أيار 1948م جاءت نتيجة سنوات طويلة من التخطيط "الصهيوني" والبريطاني الخبيث لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وتزييف الحقائق التاريخية، والادعاء بوجود حق ديني وتاريخي لليهود في أرض فلسطين، وإقامة كيان احتلال صهيوني لا زال يمارس إرهاب الدولة، لتثبيت احتلاله بالقوة، منتهكا بذلك كل القوانين والأعراف والمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية انتهاكا صارخا، متجاهلا حقيقة أن أصحاب الأرض من الفلسطينيين كانوا يشكلون 93% من السكان قبيل الاحتلال العسكري البريطاني لأرض فلسطين سنة 1917م والذي سخر كل أدواته الاحتلالية لإحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود.

احصائيات وأرقام

يبلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين اليوم نحو "8

التهويدية الهادفة لطمس حضارتنا وتزوير تاريخنا الناصع، مندداً بنية الاحتلال ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

تقرير لجنة شئون اللاجئين حول الذكرى الثانية والسبعين للنكبة

من ناحيته تلا النائب محمد فرج الغول، تقرير لجنة شؤون اللاجئين بالمجلس التشريعي حول الذكرى "72" للنكبة الذي جاء على النحو التالي: جريمة حرب لقد تعرض الشعب الفلسطيني في "15" مايو 1948م لأكبر جريمة حرب ضد الانسانية، وإبادة جماعية بفعل عشرات المذابح الجماعية وجرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد شعبنا الأزل، وأدت إلى تدمير أكثر من "530" قرية ومدينة فلسطينية، واستشهاد أكثر من "15" ألف فلسطيني، وتهجير أكثر من "800" ألف فلسطيني، ليصير عددهم اليوم أكثر من "6" مليون نسمة لاجئين في شتى بقاع الأرض، ويستولي على ممتلكاتهم اليهود الذين استجلبتهم الوكالة اليهودية من بقاع الدنيا حتى وصل عددهم في فلسطين اليوم قرابة "6" مليون، في جريمة تطهير عرقي وإحلال سكاني

بكيان الاحتلال ووقف التعاون الأمني والاقتصادي معه، مروراً بتحقيق المصالحة وانتهاء الانقسام وصولاً إلى إنهاء وشطب أو سلب إلى الأبد، ومن ثم بناء استراتيجية وطنية موحدة قادرة على مواجهة الاحتلال وافشال مخططاته ولن يتم ذلك إلى بالوحدة والمقاومة.

وأضاف بقوله: "إن حجم المخاطر والتحديات المحدقة بحق العودة وقضية اللاجئين في ظل تسارع خطى تطبيق قرار الاحتلال ضم مناطق الأغوار بهدف تحقيق ما يسمى يهودية الدولة والغاء الوجود الفلسطيني يحتم على السلطة في رام الله مغادرة مربع الشعارات والوهم في رفضها لصفقة القرن".

النائب محمود الزهار

بدوره شدد النائب محمود الزهار القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي على أن الاحتلال يرتكب الجرائم بحق شعبنا منذ سبعة عقود دون أن يحرك المجتمع الدولي أي ساكن، منوهاً إلى أن شعبنا ماضٍ في مقاومة الاحتلال حتى دحره عن أرضنا وتحرير مقدساتنا. ودعا الزهار كل مكونات الشعب الفلسطيني للعمل الفوري والجاد لإفشال مخططات الاحتلال

الدكتور أحمد بحر

هذا وبدأت الجلسة بكلمة مصورة لرئيس المجلس التشريعي بالإنيابة الدكتور أحمد بحر، أكد فيها أن شعبنا الفلسطيني يعيش اليوم واقع النكبة، عبر الجرائم الصهيونية المتكررة بحق أرضنا ومقدساتنا، لتكتمل فصول النكبة الدامية بخطة صفقة القرن التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والإجهاز على قضية اللاجئين التي تشكل قلب وروح القضية الفلسطينية.

وأضاف بحر، إن هذه الجلسة تأتي في إطار الواجب الوطني ووفاء لشعبنا ودماء الشهداء ومعاناة الأسرى وذويهم الذين يشكلون طليعة شعبنا في مسيرته الكفاحية نحو تحقيق الحرية والنصر والاستقلال والعودة.

وأكد أن حق العودة حق مقدس فردي وجماعي ولا يسقط أبداً بالتقادم، وأن من تسول له نفسه بالتنازل عنه يعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى، مشدداً أن القدس ستظل عاصمة أبدية لدولة فلسطين.

ودعا بحر السلطة الفلسطينية برام الله للتخلي بالمسؤولية الوطنية الكاملة والعمل على اتخاذ مواقف وطنية حقيقية بدءاً بسحب الاعتراف

س بالذكري 72 للنكبة

الغول: نطالب المجتمع الدولي برفع الظلم عن شعبنا وتحقيق العدالة



هار: نعمل بكل جدٍ لنشال مخططات الاحتلال هويدية

النواب: النكبة خطيئة كبرى تتحمل بريطانيا مسئوليتها التاريخية

سنوات اللجوء والشتات، وتنفيذ القرارات الأممية المتعلقة بحق العودة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "194" لسنة 1948م. 6. التأكيد أن الشعب الفلسطيني لم يفوض أحداً بالتنازل عن حقه في العودة، أو التفريط فيه، أو التفاوض عنه.

7. رفض مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها "صفقة القرن" التي تستهدف الحقوق والثوابت، واستنكار الانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني، واعتبار ذلك مشاركة فعلة في جرائم الحرب الصهيونية ضد أبناء شعبنا الأغل.

8. ادانة الخطوات "التطبيعية" التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني، ومطالبة الدول العربية والإسلامية، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي اتخاذ إجراءات رادعة ضد المطبعين مع العدو الصهيوني.

9. مطالبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقيادة السلطة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، والمشاركة إلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة تشكيلها، وتفعيل مؤسساتها، بما يضمن وحدة الصف الوطني في مواجهة مخططات الاحتلال.

10. مطالبة الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني بتفعيل المقاومة ضد المحتل بكل أشكالها، وضرورة المسارعة إلى إنهاء حالة الانقسام واتمام المصالحة وإعادة الوفاق الوطني على أساس الثوابت الفلسطينية.

11. دعوة الدول العربية إلى إحسان وفادة اللاجئين الفلسطينيين لديها، ورفع الجور عنهم، وتخفيف معاناتهم، والالتزام باتفاقيات الدار البيضاء لسنة "1965م" حول معاملة اللاجئين الفلسطينيين، بما يؤكد التمسك الفلسطيني بحق العودة إلى أرض فلسطين، ويحقق حقوق الإنسان وكرامته، والحقوق المدنية والاجتماعية.

12. مطالبة المؤسسات الدولية والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية، والاتحادات البرلمانية، بالقيام بدورها في إسناد الشعب الفلسطيني ودعم حقه في العودة والتعويض. 13. مطالبة المؤسسات الإغاثية الدولية، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بضرورة المسارعة إلى توفير المساعدات الإغاثية والطبية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، بما يعينهم على مواجهة جائحة "كورونا" التي انتشرت في معظم الدول والمجتمعات.

باتفاقيات جائرة مع الاحتلال رغم تنصله منها، وعدم التزامه بها، ساعد في استمرار كارثة النكبة وتغول الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطيني، وشجع بعض الأنظمة العربية على التطبيع مع العدو الصهيوني.

دعم أمريكي

إن عدم إخضاع الاحتلال للمساءلة والملاحقة الجنائية الدولية، والدعم المتواصل الذي يتلقاه من الإدارة الأمريكية، من خلال تعطيلها المتكرر لتنفيذ القرارات الأممية الداعمة للقضية الفلسطينية باستخدام حق النقض "الفيتو"، واعترافها بالقدس عاصمة للكيان، وإعلان موافقتها على فرض سيادته على منطقة الأغوار ومناطق "ج" في الضفة المحتلة، أدى إلى تماديه وتجرّئه على ارتكاب المزيد من جرائم الحرب والانتهاكات ضد أبناء شعبنا الفلسطيني وأرضه ومقدساته بما يخالف المواثيق والقرارات الدولية. تضحيات مستمرة

وأبرق الغول بالتحية لأبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء، وثمّن تضحياتهم المستمرة منذ "72" سنة، وأكد أن ثباتهم على الحق، ووحدة صفهم، وتمسكهم بحقوقهم التاريخية والقانونية وفي مقدمتها "حق العودة" كفيل بانتزاعها من العدو الصهيوني مهما طال الزمن.

التوصيات

1. التأكيد أن فلسطين من بحرهما إلى نهرها هي أرض عربية إسلامية، وأن تحريرها وتطهير مقدساتها واجب على الأمة الإسلامية مجتمعة.
2. التأكيد أن حق العودة هو حق أصيل ثابت، غير قابل للتصرف أو التنازل أو التفريط أو المساومة، ولا يسقط بالتقادم، وهو مكفول بقرارات دولية، ولا بديل عنه وعن تعويض اللاجئين عما لحقهم من أضرار جراء اللجوء والشتات.
3. تحميل الاحتلال البريطاني المسؤولية الكاملة عن النكبة، ومعاناة شعبنا المستمرة منذ اثنتين وسبعين سنة.
4. تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن معاناة ما يقرب من "9" مليون لاجئ فلسطيني.
5. مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برفع الظلم الواقع على شعبنا الفلسطيني، وتحقيق عودته إلى أرضه التي هجر منها قسراً، وتعويضه عما لحقه من أضرار ومعاناة خلال

والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

تضييق متعمد

واستعرض النائب الغول في تقريره جرائم الحرب التي ارتكبتها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، من تهويد مدينة القدس، وانتهاك حرمة المسجد الأقصى بهدف فرض التقسيم الزمني والمكاني، وتهويد المقدسات الإسلامية سيما ما يحدث في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، والمسجد بديرية المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين على حد سواء في العبادات، وحرمانهم من الوصول إلى الأماكن المقدسة، والتضييق المتعمد على المساجد والكنائس، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتعزيز الاستيطان الصهيوني في الضفة المحتلة، وممارسة التمييز العنصري ضد أهلنا في الداخل الفلسطيني المحتل، وسن قوانين وتشريعات عنصرية تحرمهم من حقوقهم الإنسانية والسياسية، ومحاصرة غزة لأكثر من ثلاث عشرة سنة، وشن ثلاثة حروب كبيرة متكررة عليها، وقتل الآلاف من المواطنين الأبرياء وإبادة عائلات بأكملها، وتدمير البنى التحتية والمنازل والمنشآت الاقتصادية والزراعية بهدف مضاعفة المعاناة الإنسانية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني، ودفعه إلى التنازل عن حقوقه التاريخية، في فرض واقع جديد يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني.

محاولة متواصلة

وقال الغول في تقريره: "إن استمرار النكبة، ومعاناة الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء خارج فلسطين لمدة "72" سنة متواصلة، تؤل وصمة عار للأنظمة الدولية والمؤسسات الأممية، ودليلاً على انتقاص العدالة الدولية، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يعيد الحق المغتصب إلى أصحابه الأصليين، وأيضاً عجز الأنظمة العربية وارتهاؤها لقرارات خارجية يتعارض مع موقف الشعوب العربية الأصيلة التي تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الأولى، وتتوق إلى تحرير أرض فلسطين والمقدسات الإسلامية من دنس الصهاينة المحتلين".

اتفاقيات جانرة

إن إصرار السلطة الفلسطينية على التمسك

بمليون لاجئ وتسعمائة وتسعين الفا، أي بنسبة 67.4% من مجموع الشعب الفلسطيني، منهم "6" مليون ومائة واثنين وسبعين لاجئاً مسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، ويعيشون في "64" مخيماً شاهداً دولياً على النكبة التي حلت عليهم سنة 1948م، منها "58" مخيماً رسمياً تابعاً للأونروا، موزعة على النحو التالي:

"10" مخيمات في الأردن، "9" مخيمات في سوريا، "12" مخيماً في لبنان، "19" مخيماً بالضفة الغربية، و"8" مخيمات في قطاع غزة.

حق ثابت

وجاء في التقرير أن عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها حق ثابت بإجماع دولي، ومكفول بعدد كبير من القرارات الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "194" للعام "1948م" الذي دعا إلى عودة اللاجئين وتعويضهم، وأعيد التأكيد عليه أكثر من "130" مرة، واعتبرت تقارير "منظمة العفو الدولية" أن عدم احترام دولة الاحتلال لحق العودة هو انتهاك صارخ للقانون الدولي.

مؤامرات متتالية

إن محاولات الاحتلال الصهيوني والإدارة الأمريكية تصفية القضية الفلسطينية، وبخاصة قضية اللاجئين التي عانت الكثير من المؤامرات السياسية، كان أولها مشروع توطيّن اللاجئين الفلسطينيين في سيناء مطلع خمسينيات القرن الماضي، وليس آخرها ما يسمى بصفقة القرن، والمطالبة بإنهاء دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، والتخريف عليها، وتجفيف مواردها المالية، والتشكيك بأعداد اللاجئين، ومحاولات شطب القرار "194" والتنكر لحق العودة، تأكيد على ارتكاب هذه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني مع سبق الإصرار والترصد، بما يهتبر جريمة مكرّبة ومستمرة تستوجب الملاحقة والعقاب، وهي تجاوز صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني، ومخالفة صريحة للقوانين والقرارات الدولية، ستبوء حتماً بالفشل مع تمسك اللاجئين بحقوقهم في العودة إلى أرضهم ومقدساتهم، وحفاظهم على الهوية الفلسطينية، وتطور المقاومة الفلسطينية، وصلابتها في الدفاع عن الحق الفلسطيني

مداخلات النواب

النواب: اتفاقية أوسلو أساس كل مصيبة وهي التي أغرت الآخرين للانجراف إلى هاوية التطبيع وبالتالي يجب إلغاؤها وإيجاد استراتيجية وطنية مغايرة يجمع عليها الشعب الفلسطيني

النكبة تدل أن الصهيونية لم تكن تستطيع تنفيذ



مخططاتها إلى بعد القضاء على الخلافة، مندداً بجهود كثير من الدول والحكومات التي عملت من أجل تفتيت الأمة.

وشدد على أن الأحرار من أبناء الأمة العربية والإسلامية قد ثاروا على العديد من تلك الحكومات التي سعت لإضعاف قدرات الأمة، مشدداً على ضرورة العمل على توحيد الأمة وتجريم التطبيع. وقال النائب سلامة: "من المعيب أن يستمر التنسيق الأمني والتطبيع مع الاحتلال مع مرور 72 عاماً على احتلال فلسطين"، مطالباً الأمة بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني داخل أرضه وخارجها، وتقديم كل العون ليبقى رأس حربة الدفاع عن الأمة.

كلمة اللاجئين

الشيخ عبد الرحمن تمارز



وفي كلمة اللاجئين، قال اللاجئ الفلسطيني الشيخ عبد الرحمن عبد الرحيم تمارز: "إننا نجتمع اليوم في ذكرى أليمة حيث نعيش اليوم الذكرى "72" لاحتلال أرضنا المقدسة وفي هذه الذكرى نستحضر حجم المؤامرات الكبرى والمتتالية التي حاكتها دول الظلم والاستعمار لتنفيذ تصريح بلفور المشؤوم، حيث تتابعت المؤامرة من عام 1948 باحتلال جزء من أرضنا حتى عام 1967 حيث تم احتلال كل أرضنا الفلسطينية".

وأكد تمارز أن المقاومة بشتى أشكالها مشروعة لشعبنا وعلى رأسها المقاومة المسلحة التي أثبتت نجاعتها ودليل ذلك قطاع غزة، موضحاً أن المحتل لا يؤمن بالمفاوضات أو التسوية. وأوضح أن الشعب الفلسطيني سيسقط كل المؤامرات التي تحاك عليه وعلى قضيتته وأنه متمسك بحق العودة، وبوحدة الشعب والأرض، مطالباً الأمة العربية والإسلامية بتعزيز صمود الفلسطينيين وتجريم التطبيع.

الشعب الفلسطيني من دياره يساوي القتل، وأن نكبة فلسطين تجسدت بسبب ما مرت به الأمة قبل احتلال فلسطين، خاصة بعد الأمة عن دينها، وتراجع الأخلاق، وإصابة الأمة بالوهن والضعف لدرجة أن تواطئ بعض العرب مع المحتل البريطاني ضد دولة الخلافة.

وانتقد النائب الأسطل تقزيم القضية الفلسطينية من إسلامية إلى قومية وثم إلى سلطة والسلطة لم تكن تمثل حقيقة الشعب الفلسطيني وتطلعاته، مطالباً الأمة والشعب الفلسطيني للعودة إلى الله والإلمام بسنن التغيير حتى يغير الله حال الأمة، وأخذ العبر من التاريخ.

النائب مروان أبو راس



أما النائب مروان أبو راس، فقد أشار إلى أن عمر دولة الاحتلال شارف على النهاية، لذا يسارع حلفاؤها والمطبعين لتمديد عمرها، حيث تصاغ المؤامرات كصفحة القرن أو ترفع وتيرة التطبيع والتنسيق الأمني.

وطالب النائب أبو راس الدول العربية أن تسكت



النائب صلاح البردويل

من ناحيته؛ انتقد النائب صلاح البردويل بشدة استمرار السلطة برام الله في سياسة التنسيق الأمني، واصفاً ممارستها بأكبر دعم للاحتلال خاصة استمرار التنسيق الأمني وخنق المقاومة بالصفعة وحصار قطاع غزة، الأمر الذي اعتبره مشجعاً لاستمرار التنسيق والتطبيع مع الاحتلال. وقال البردويل يجب أن نعرف تماماً أن الاحتلال هو عدو وأن التطبيع جرثومة دخلت الأمة العربية من خلال قلة يريدون تزوير التاريخ، وأن علاج ذلك يبدأ من الداخل الفلسطيني يترك التنسيق الأمني ووقف التطبيع وإيجاد قيادة على مستوى تطلعات شعبنا وحقوقه.

ورفض البردويل المشاركة في أي نشاط أو اجتماع للسلطة برام الله حتى تعلن صراحة وقف التنسيق الأمني، داعياً إلى الثورة في وجه من يختطف التمثيل الفلسطيني في حال استمر بالتنسيق الأمني والتعاون مع الاحتلال.



النائب إبراهيم المصدر

بدوره؛ أكد النائب عن حركة فتح إبراهيم المصدر على أن إيجاد الكيان الصهيوني على أرض فلسطين ليس صدفة، بل هو مخطط لإيجاد كيان وظيفي بالمنطقة لتمير مخططات الدول الاستعمارية وأعداء الأمة بالمنطقة، ومنع قيام وحدة عربية. وأضاف إن شعبنا متمسك بالمقاومة ومستمر بها، خاصة مع الوضع الإنساني والسياسي الخطير الذي وجد بسبب النكبة، مشدداً على ضرورة تطوير قدراته الشعب الفلسطيني على الصمود حتى لا تفت الأزمات من عزيمته وصموده.

ولفت النائب المصدر، لضرورة التنبه لمحاولات زرع الفتنة بين الفلسطينيين والأمة العربية حتى يتم سلخ فلسطين وقضيتها عن الأمة، مشيراً إلى أن النضال السلمي أو المسلح إن لم يحقق الأهداف الوطنية، فإنه على الأقل سيبقى جذوة الصراع مستمرة ويذكر العالم بعدالة القضية الفلسطينية، داعياً لاستعادة الوحدة الوطنية، مؤكداً أن شعبنا لن يقبل بشبه دولة تحت رحمة المحتل.

النائب عاطف عدوان



من جهته، أكد النائب عاطف عدوان، على أن دولة الاحتلال زائلة لا شك، إذ أنها تمر بتفاسخات وتصدمات مجتمعية كبرى، وهي لم تحقق أي نصر عسكري في الربع الأخير من عمرها، بل تشهد هزائم متتالية على كل الجبهات، ولم تحقق نصراً سياسياً دولياً إلا بمساندة حلفائها الأقوياء في العالم. وأدان دعم الولايات المتحدة منقطع النظير خاصة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للكيان الصهيوني، وأيضاً روسيا، والكثير من الدول الأوروبية، منتقداً ازدواجية التعامل مع حقوق الإنسان والعدالة.

وأوضح النائب عدوان أن كثيراً من دول العالم التي كانت يوماً ما حليفة للاحتلال باتت تتخلى عنه وتنتقد جرائمه، مؤكداً ضرورة العمل من أجل استثمار الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية.

النواب: نطالب أحرار الأمة العربية والإسلامية بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني داخل أرضه وفارجها، وتقديم كل العون ليبقى رأس حربة في مواجهة المشاريع الصهيونية والاحتلالية

الأصوات التي وصفها بالنشاز، التي تدعو للتطبيع وتدافع عن الكيان وتهاجم الشعب الفلسطيني، كون هذه الأصوات تضر بدولها قبل أن تضر بالشعب الفلسطيني، وأن محاولات التطبيع تسيء لأصحابها فالشعوب تعرف الحقيقة.

واعتبر أبو راس أن اتفاقية أوسلو أساس كل مصيبة، وهي التي أغرت الآخرين للانجراف إلى هاوية التطبيع، الأمر الذي يحتم إلغاؤها وإيجاد استراتيجية وطنية جديدة.

النائب سالم سلامة

بدوره؛ أشار النائب سالم سلامة إلى أن ذكرى



النائب يونس الأسطل

أما النائب يونس الأسطل فقد اعتبر جريمة اخراج

مواقف برلمانية دولية

رئيس البرلمان التونسي يرفض الإجراءات الإسرائيلية

ندد رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس والأقصى، جاء ذلك أثناء مكالمة هاتفية أجراها الغنوشي مع خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، أكد فيها موقف كل مكونات الدولة تونس، الرفض لسياسات التهويد والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، مشدداً على دعم تونس للحق الفلسطيني في استعادة أراضيه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، داعياً للمزيد من التضامن والاسناد والالتفاف حول الأقصى والقدس.

نائب أردني: التطبيع خيانة

اعتبر النائب في البرلمان الأردني، خليل عطية، أن التطبيع مع الاحتلال بكل أشكاله خيانة وتزوير لإرادة الشعوب ومواقف الأمة العربية والإسلامية، مستنكراً تسارع وتيرة التطبيع في ظل قيام الاحتلال بأبشع وأقذر الممارسات الهادفة لضم مدينة القدس والضفة الغربية، ومستغرباً التجاهل الرسمي لجرائم الاحتلال. وأكد أن المستقبل للمقاومة التي استطاعت إفشال مخططات الاحتلال، وشدد على ضرورة العمل من أجل نبذ المطبعين شعبياً وإعلامياً، معتبراً أن توظيف الدراما العربية لأهداف سياسية وخدعة الاحتلال للقبول به، خيانة لدماء وتضحيات الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الشعوب العربية والإسلامية توحدت رفضاً للمطبعين.

نائب كويتي: حراك قانوني لتخليط عقوبة المطبعين

كشف عضو مجلس الأمة الكويتي النائب أسامة الشاهين، عن البدء باتخاذ إجراءات قانونية لاقتراح مشروع قانون يغلظ عقوبات المطبعين مع الاحتلال، تأكيداً للقانون الكويتي رقم "21" لسنة "1964م" الذي ينص على "مقاطعة الكيان الإسرائيلي"، مؤكداً رفض بلاده بقيادة وبرلماناً وحكومة وشعباً التطبيع مع الاحتلال بأنواعه كافة.

الأحزاب الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي ترفض خطة الضم

وصفت مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البرلمان الأوروبي، نية حكومة الاحتلال الإسرائيلي الجديدة ضم أراضي فلسطينية إلى الكيان بالجريمة ومخالفة للقانون الدولي.

وقالت رئيسة مجموعة الأحزاب المذكورة "ارتكس غارسياس بيريه"، نحن قلقون للغاية بشأن ولادة الحكومة الإسرائيلية الجديدة والتي تتخذ من ضم الأراضي الفلسطينية هدفاً لها، معبرة عن خشيتها أن تتحول تهديدات "تتياهو" إلى أفعال في موضوع ضم الأراضي الفلسطينية.

بدورها، أكدت نائبة رئيسة مجموعة الأحزاب للشؤون الخارجية، "كاتي بيري" معارضة المجموعة للحلف الإسرائيلي القائم على سرقة الأرض الفلسطينية، منوهة أن الضم سيشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، داعياً المجتمع الدولي إلى استخدام كل نفوذه على الحكومة الإسرائيلية لمنع أي قرار أحادي من هذا القبيل.

البرلمان العربي يطالب المجتمع الدولي بأنها. الاحتلال

طالب رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي، المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتحمل المسؤولية واتخاذ موقف دولي حازم لإنهاء احتلال فلسطين ووقف ضم الأراضي الفلسطينية ومخطط ضم الأغوار إلى السيادة الإسرائيلية.

ودعا السلمي في تصريح صحفي بمناسبة ذكرى النكبة المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتمكينه من حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حق العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد رئيس البرلمان العربي في ظل جائحة كورونا على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم الإنساني والمستلزمات الطبية للفلسطينيين لمواجهة هذه الجائحة، وتوفير الحماية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد إصابة عدد منهم بفيروس كورونا، والاستجابة لمطالبهم المشروعة بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية حقوق الأسرى في زمن انتشار الأوبئة وإطلاق سراحهم.

نائب أردني يلوح بإمكانية استخدام القوة ضد الاحتلال

قال رئيس لجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني يحيى السعود إن الخيار العسكري مطروح لدى الأردن؛ لمواجهة قرارات الكيان الإسرائيلي بضم أراضي من الضفة الغربية وغور الأردن لسيادتها.

وأكد السعود في تصريحات صحافية أن قيام سلطات الاحتلال ببدء عملية الضم، يعرض السيادة الأردنية للخطر، لذلك فإن الملك عبد الله الثاني، أكد أن الخطوة الإسرائيلية ستقود إلى الصدام. وذكر السعود أن الأردن يمتلك عدة أوراق للضغط على سلطات الاحتلال سيستخدمها في حالة قامت بتنفيذ قرارات الضم، أولها إلغاء معاهدة "وادي عربة"، وسحب السفير الأردني لدى الكيان، وكذلك طرد السفير الإسرائيلي في عمان.

ودعا السعود الشعب الفلسطيني إلى اعتماد المقاومة كخيار استراتيجي، وتحقيق الوحدة الوطنية، لمواجهة الاحتلال ومخططاته.

ثمن موقف الأردن الرفض

النائب "أبو دقة" يدين مخطط الاحتلال ضم الضفة والأغوار ويدعو لإفشاله



شعبنا.

ودعا لضرورة العمل سريعا لتحقيق

الوحدة الوطنية الفلسطينية والتوحد جميعاً لمواجهة مخططات ومشاريع الاحتلال التي تستهدف وجودنا فوق أرض الآباء والأجداد، مؤكداً أن هذا هو الرد العملي لمواجهة مخططات الاحتلال وصفقة ترامب.

وتساءل "أبو دقة" عن دور السلطة التي دعت لاجتماع لمواجهة هذه المخاطر ثم ألغته بدون سبب، وقال: "فهل هنالك عود أم ضغوط أدت لعدم حصول الاجتماع لمواجهة مخطط الاحتلال ووضع حد لمعاناة شعبنا جراء الاحتلال وسياساته الاجرامية التوسعية".

أدان النائب يونس أبو دقة، مخطط الاحتلال لضم أراضي من الضفة الغربية والأغوار، وقال في تصريح له: "إن ما تقوم به دولة الاحتلال يؤكد عنصريتها وأنها عدوة للإنسانية تنتهك الحقوق من خلال ممارستها لجرائم ومخططات لبسط سيادتها على الأراضي الفلسطينية بالأغوار والضفة".

وثمن الموقف الأردني الرفض لسياسة الاحتلال ضم الضفة والأغوار، داعياً الدول العربية والإسلامية للتصدي لغطرسة الاحتلال وقراراته الاجرامية بحق

النائب "منصور" يدعو لوقف التنسيق الأمني لمواجهة مشروع الضم

يكون هنا أي تعايش أو سلام معه، وسلخ هذه الفكرة من عقول من يتبناها والمضي بمقاومة الاحتلال والاستيطان.

وحذر "منصور" من أن مشاريع الاحتلال التهويدية تمضي بشكل منظم في ظل السياسات الحالية وما سبقها من إجراءات بإعلان القدس عاصمة للاحتلال وضم الجولان واتساع رقعة الاستيطان وتحديد مناطق قريبة من القدس، رافضاً سياسة التطبيع التي بدأت بالانتشار في بعض الدول العربية.



الفلسطيني بأننا نتعامل مع احتلال غاشم يمارس إجراءات قمعية ولن

قال النائب ياسر منصور: "إن مشروع الضم الذي يستعد الاحتلال لتنفيذه في الضفة الغربية يستدعي القيام بإجراءات غير مسبقة ووقف السلطة للتنسيق الأمني".

وأكد النائب منصور، في تصريح له أن تطبيق مشروع الضم سيحول السلطة بدون أي سلطة على الأرض لأن الضفة ستصبح "كانتونات".

وأشار إلى أن الضفة تعيش حالة قمع وكبت للحريات وموقف السلطة غير مشجع وغير مستعد لمواجهة إجراءات الاحتلال بشكل عملي، مشدداً على ضرورة وضوح الرؤية للقوى والشعب

النائب "الخطري" يشير لتفاقم الأوضاع الاقتصادية عشية عيد الفطر

على غزة، مؤكداً على ضرورة كسر الحصار وانهاء بالكلية، وزيادة الترابط والتلاحم بين فئات الشعب الفلسطيني.

هذا ورحب الخطري، في تصريح أخر له، بتوجيه "58" مؤسسة نرويجية رسالة إلى وزيرة خارجية بلادهم للمطالبة بإنهاء الحصار على غزة واعتباره عقوبة جماعية وجريمة ضد الإنسانية، معتبراً هذا الأمر أن خطوة مهمة جاءت في وقت حساس وصعب زادت فيه معاناة غزة التي تعاني أصلاً من الحصار الإسرائيلي منذ 14 عاماً.



ولفت إلى أن الواقع في غزة مأساوي، مع استمرار الحصار وأثاره الخطيرة

أكد النائب المستقل بالمجلس التشريعي جمال الخطري، أن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس وفي مخيمات الشتات تتفاقم عشية عيد الفطر السعيد، مع استمرار الحصار والإغلاق والاستهداف الإسرائيلي.

وأشار الخطري في تصريح صحفي صدر عنه مؤخراً إلى أن الشعب الفلسطيني يصير على الحياة ومواجهة الصعاب، لكن طالما استمر الحصار والإغلاق الإسرائيلي سيبقى الحال على ما هو عليه من ارتفاع نسب الفقر والبطالة.